

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

تخصص إدارة الأعمال MBA



عنوان التقرير

إعداد الطالب/

تركي هريش عبدالله الزهراني

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2026

أولاً: المقدمة

تُعد أخلاقيات البحث العلمي أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها المعرفة الأكاديمية الحديثة، إذ تمثل الإطار الضابط لسلوك الباحث في مختلف مراحل البحث، بدءاً من صياغة المشكلة البحثية، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بعرض النتائج وتفسيرها. وتهدف هذه الأخلاقيات إلى ضمان الالتزام بمبادئ النزاهة والموضوعية والشفافية، بما يحمي العملية البحثية من التحيز أو التلاعب أو الانحراف عن المعايير العلمية المتعارف عليها. وقد أشار "كوبر" و"شيندلر" إلى أن أخلاقيات البحث تمثل مجموعة القواعد التي تحدد ما هو "صحيح أو خاطئ" في الممارسة البحثية، بما يضمن احترام حقوق المشاركين والحفاظ على مصداقية العلم ((Cooper & Schindler, 2014).

وتُعرّف أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحكم سلوك الباحث أثناء جمع البيانات وتحليلها ونشر النتائج، بما يضمن احترام حقوق الأفراد والمؤسسات، والحفاظ على المصداقية العلمية ومنع إساءة استخدام المعرفة. كما تؤكد "نيومان" أن الالتزام الأخلاقي في البحث لا يقتصر على تجنب الانتحال أو التزوير فقط، بل يشمل أيضاً حماية الخصوصية، والحصول على الموافقة المستنيرة، وضمان عدم إلحاق أي ضرر بالمشاركين (Neuman, 2014)، وبذلك تصبح الأخلاقيات العلمية جزءاً جوهرياً من جودة البحث وليست مجرد التزام شكلي.

وفي سياق دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر، تكتسب الأخلاقيات البحثية أهمية مضاعفة، نظراً لحساسية هذا الموضوع وارتباطه المباشر بالسياسات العامة والعدالة الاجتماعية وتوزيع الموارد. فالفساد يُعد من الظواهر التي يصعب قياسها بدقة بسبب طبيعته غير المباشرة، مما يجعل الباحث أكثر عرضة لمخاطر التحيز في اختيار البيانات أو تفسيرها. كما أن دراسة الفقر وعدم المساواة تتطلب التعامل مع بيانات بشرية واقعية قد تمس خصوصية الأفراد أو المجتمعات، وهو ما يجعل الالتزام بالأخلاقيات شرطاً أساسياً لضمان سلامة النتائج.

وقد أشار "تاشكوري" و"تيودور" إلى أن الأبحاث في العلوم الاجتماعية، وخاصة تلك التي تتناول قضايا حساسة مثل الفساد، تحتاج إلى أعلى درجات الالتزام الأخلاقي لضمان عدم إساءة استخدام النتائج أو توظيفها بشكل مضلل (Tashakkori & Teddlie, 2010). لذلك، فإن هذا التقرير يهدف إلى تحليل المبادئ الأخلاقية الأساسية في البحث العلمي، وتوضيح كيفية تطبيقها عملياً على موضوع العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر، بما يضمن تعزيز جودة البحث ورفع مستوى موثوقيته العلمية.

ثانياً: أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تُعد أخلاقيات البحث العلمي ضرورة أساسية لضمان جودة ومصداقية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في موضوعات معقدة مثل الفساد والفقر والنمو الاقتصادي.

وتتمثل أهميتها في الآتي:

1. تعزيز موثوقية النتائج العلمية: الالتزام بالأمانة العلمية يقلل من التحيز ويزيد من دقة النتائج المتعلقة بتأثير الفساد على النمو.

2. **حماية المجتمع والمشاركين:** عند دراسة الفقر والفساد، يتم التعامل مع بيانات حساسة تتطلب حماية خصوصية الأفراد والمؤسسات .

3. **دعم اتخاذ القرار:** النتائج الأخلاقية الدقيقة تساعد صناع القرار في وضع سياسات فعالة لمكافحة الفساد وتحقيق النمو .

4. **تعزيز الثقة في البحث العلمي:** الالتزام بالأخلاقيات يعزز ثقة المؤسسات الأكاديمية والاقتصادية في نتائج البحث .

ثالثاً: المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

1. الأمانة العلمية

تُعد الأمانة العلمية من أهم المبادئ الأساسية في أخلاقيات البحث العلمي، وهي تعني التزام الباحث بنقل المعلومات والبيانات والأفكار كما هي في مصادرها الأصلية دون أي تحريف أو تزيف أو حذف متعمد قد يؤثر على دقة المعنى أو يغير من النتائج النهائية للدراسة. كما تشمل الأمانة العلمية الالتزام بالتوثيق الصحيح للمصادر، ونسبة الأفكار إلى أصحابها الحقيقيين، وعدم الادعاء بملكية بيانات أو نتائج لم يقدّمها الباحث بإنتاجها فعلياً.

وتبرز أهمية الأمانة العلمية في كونها الضمان الأساسي لمصداقية البحث وثقة المجتمع الأكاديمي في نتائجه، إذ إن أي إخلال بها يؤدي إلى فقدان الثقة في الباحث وفي الدراسات العلمية بشكل عام، وقد ينتج عنه استنتاجات مضللة تؤثر على صناع القرار والسياسات العامة، خاصة في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الحساسة.

مثال تطبيقي:

في دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر، تقتضي الأمانة العلمية عدم إجراء أي تعديل أو تلاعب في بيانات مؤشرات الفساد مثل مؤشر مدركات الفساد (CPI) الصادر عن Transparency International أو بيانات الفقر والنمو الاقتصادي الصادرة عن World Bank بهدف دعم فرضية بحثية معينة. بل يجب التعامل مع البيانات كما هي، حتى لو لم تتوافق مع توقعات الباحث أو توجهاته النظرية، وذلك لضمان نتائج موضوعية وقابلة للاعتماد العلمي.

2. النزاهة العلمية

تُعد النزاهة العلمية من المبادئ الجوهرية في أخلاقيات البحث العلمي، وتعني التزام الباحث بالموضوعية الكاملة في جميع مراحل البحث، بدءاً من صياغة الفرضيات، مروراً بجمع البيانات وتحليلها، وانتهاءً بتفسير النتائج. كما تعني الابتعاد عن أي شكل من أشكال التلاعب أو الانتقاء غير المبرر للبيانات، أو توجيه التحليل الإحصائي بطريقة تخدم نتيجة مسبقة، مما يضمن أن تكون نتائج البحث ناتجة عن التحليل العلمي الحقيقي وليس عن رغبة الباحث أو توقعاته الشخصية.

وتكمن أهمية النزاهة العلمية في كونها تضمن عدالة التقييم العلمي للظواهر محل الدراسة، خاصة في الموضوعات الاقتصادية الحساسة مثل الفساد والنمو والفقر، حيث يمكن أن يؤدي التحيز في التحليل إلى استنتاجات خاطئة تؤثر على السياسات العامة وتوجهات التنمية. لذلك، فإن الالتزام بالنزاهة يعزز مصداقية البحث ويجعل نتائجه قابلة للتكرار والتحقق العلمي.

مثال تطبيقي:

في دراسة أثر الفساد على النمو الاقتصادي، يجب على الباحث تحليل البيانات بشكل موضوعي دون الانحياز المسبق لفرضية معينة مثل "فرضية الرمل في العجلات" أو "فرضية التشحيم"، بل يتم اختبار كلا الفرضيتين بناءً على الأدلة الإحصائية الفعلية، سواء دعمت العلاقة السلبية أو أظهرت نتائج مختلفة، مع تفسير النتائج كما هي دون تحوير أو انتقاء.

3. الموضوعية

تعد الموضوعية من أهم مبادئ أخلاقيات البحث العلمي، وتعني قدرة الباحث على فصل آرائه الشخصية وتوجهاته المسبقة عن عملية التحليل العلمي للبيانات. أي أن الباحث يجب أن يتعامل مع المعلومات والنتائج باعتبارها حقائق قابلة للفحص والتحقق، وليس من خلال وجهة نظره الشخصية أو انطباعاته المسبقة. كما تتطلب الموضوعية عرض النتائج كما هي حتى لو كانت مخالفة لتوقعات الباحث أو الفرضيات التي وضعها في بداية الدراسة.

وتكمن أهمية الموضوعية في أنها تضمن الحياد العلمي وتمنع تشويه النتائج أو توجيهها بما يخدم أهدافاً غير علمية، وهو أمر بالغ الأهمية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تتأثر بالاتجاهات السياسية أو القيم الشخصية.

مثال تطبيقي:

عند تحليل البيانات المتعلقة بالعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي، يجب على الباحث الامتناع عن إدخال آراء شخصية أو أحكام مسبقة حول الدول محل الدراسة، مثل وصف دولة معينة بأنها "أكثر فساداً" أو "أقل كفاءة"، بل يقتصر التحليل على عرض المؤشرات الاقتصادية والنتائج الإحصائية وتفسيرها بطريقة علمية محايدة.

4. السرية

تعني السرية في أخلاقيات البحث العلمي حماية البيانات والمعلومات التي يتم جمعها من المشاركين أو المؤسسات، وضمان عدم استخدامها أو نشرها بطريقة قد تكشف هويتهم أو تلحق بهم ضرراً مادياً أو اجتماعياً أو قانونياً. وتعد السرية من المبادئ الأساسية خاصة في البحوث التي تعتمد على الاستبيانات أو المقابلات أو البيانات الحساسة المتعلقة بالسلوك الاقتصادي والاجتماعي.

وتكمن أهمية السرية في أنها تعزز ثقة المشاركين في البحث العلمي، مما يشجعهم على تقديم معلومات دقيقة وصادقة، كما تحمي الباحث من أي تبعات قانونية أو أخلاقية قد تنتج عن تسريب البيانات.

مثال تطبيقي:

في حال استخدام استبيانات لدراسة "الفساد الصغير" أو مدى تأثيره على الحصول على الخدمات العامة، يجب على الباحث عدم الكشف عن أسماء المشاركين أو أي معلومات يمكن أن تؤدي إلى التعرف عليهم، والاكتفاء بعرض البيانات بشكل مجمع وإحصائي دون الإشارة إلى هويات الأفراد أو المؤسسات.

5. الموافقة المستنيرة

تعني الموافقة المستنيرة حصول الباحث على موافقة واضحة وصريحة من المشاركين قبل إدراجهم في الدراسة أو جمع البيانات منهم، بعد تزويدهم بكافة المعلومات المتعلقة بطبيعة البحث وأهدافه وكيفية استخدام البيانات. ويجب أن تكون هذه الموافقة مبنية على فهم كامل من قبل المشارك، دون أي ضغط أو إكراه.

وتُعد الموافقة المستنيرة من المبادئ الأخلاقية الأساسية التي تحمي حقوق المشاركين، وتضمن أن مشاركتهم في البحث تتم بشكل طوعي ومدرس، مما يعزز من موثوقية البيانات وصحتها العلمية.

مثال تطبيقي:

عند إجراء دراسة ميدانية على أصحاب الشركات الصغيرة، يجب على الباحث إبلاغهم بأن مشاركتهم في الاستبيان اختيارية بالكامل، وأن جميع البيانات التي يقدمونها ستستخدم لأغراض علمية فقط في إطار دراسة أكاديمية حول الفساد والنمو الاقتصادي والفقير، مع ضمان حقهم في الانسحاب من الدراسة في أي وقت دون أي تبعات.

رابعاً: القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

1. الانتحال العلمي (Plagiarism)

يُعد الانتحال العلمي من أخطر الانتهاكات في أخلاقيات البحث العلمي، ويقصد به قيام الباحث بنقل أفكار أو نصوص أو نتائج علمية من مصادر أخرى دون الإشارة إلى أصحابها الأصليين أو توثيقها بشكل صحيح. ويشمل ذلك النسخ الحرفي أو إعادة الصياغة غير الموثقة أو استخدام أفكار الآخرين وكأنها من إنتاج الباحث نفسه.

وتكمن خطورة الانتحال في أنه يضعف المصداقية العلمية للبحث، ويُفقد الثقة في الباحث، كما يُعد اعتداءً على حقوق الملكية الفكرية للأكاديميين والمؤسسات البحثية.

مثال: نسخ تعريفات الفساد أو التحليلات الاقتصادية من تقارير صادرة عن World Bank دون توثيق المصدر العلمي بشكل صحيح، أو استخدامها في الدراسة دون الإشارة إلى المرجع الأصلي.

2. تزوير البيانات

تزوير البيانات هو أحد أخطر أشكال المخالفات البحثية، ويعني قيام الباحث بإدخال أو تعديل بيانات غير حقيقية أو غير دقيقة بهدف دعم نتائج أو فرضيات مسبقة. ويشمل ذلك اختلاق بيانات كاملة أو تعديل الأرقام الإحصائية أو حذف نتائج لا تتوافق مع توجه الباحث.

ويؤدي هذا السلوك إلى تشويه الحقيقة العلمية وإنتاج نتائج مضللة قد تؤثر سلباً على القرارات والسياسات المبنية على تلك الدراسات، خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

مثال: تعديل بيانات الفقر أو مؤشرات الفساد مثل CPI أو بيانات النمو الاقتصادي الصادرة عن World Bank لإظهار علاقة أقوى أو أضعف مما تعكسه البيانات الحقيقية فعلياً.

3. التحيز البحثي

يشير التحيز البحثي إلى اختيار أو استخدام بيانات أو عينات بطريقة غير موضوعية بهدف دعم فرضية معينة مسبقاً، بدلاً من تحليل شامل ومحايّد لجميع البيانات المتاحة. ويحدث هذا التحيز عندما يقوم الباحث بانتقاء حالات أو دول أو نتائج تتوافق مع توقعاته، وإهمال البيانات التي قد تعارضها.

ويؤدي التحيز إلى نتائج غير دقيقة وغير قابلة للتعميم، مما يقلل من القيمة العلمية للبحث ويضعف مصداقيته.

مثال: اختيار دول ذات مستويات مرتفعة من الفساد فقط لإثبات أن الفساد يؤدي دائماً إلى ضعف النمو الاقتصادي، دون إدراج دول أخرى ذات سياقات مختلفة قد تقدم نتائج أكثر توازناً.

4. انتهاك الخصوصية

يقصد بانتهاك الخصوصية الكشف عن بيانات أو معلومات شخصية أو مؤسسية تم جمعها أثناء البحث دون إذن أصحابها، أو استخدامها بطريقة قد تؤدي إلى التعرف عليهم أو الإضرار بهم. ويعد هذا الانتهاك مخالفاً للمعايير الأخلاقية التي تحكم البحوث التي تتعامل مع أفراد أو مؤسسات.

وتكمن أهمية احترام الخصوصية في تعزيز ثقة المشاركين في البحث، وتشجيعهم على تقديم معلومات دقيقة وصادقة دون خوف من التبعات.

مثال: نشر أسماء شركات صغيرة أو أفراد شاركوا في استبيان حول الفساد الصغير أو صعوبة الحصول على الخدمات العامة، مما قد يعرضهم لمشكلات قانونية أو اجتماعية.

5. تضارب المصالح

يشير تضارب المصالح إلى وجود عوامل شخصية أو مالية أو مؤسسية قد تؤثر على حياد الباحث وموضوعيته في تصميم الدراسة أو تحليل النتائج أو تفسيرها. وقد يؤدي هذا التضارب إلى توجيه النتائج بطريقة تخدم جهة معينة على حساب الحقيقة العلمية.

ويُعد الإفصاح عن تضارب المصالح من متطلبات النزاهة الأكاديمية، لأنه يساعد على تقييم مدى حيادية البحث وموثوقيته.

مثال: قيام الباحث بتعديل أو تفسير نتائج الدراسة بطريقة غير دقيقة بهدف إرضاء جهة تمويل بحثية أو مؤسسة داعمة للمشروع، مما يؤثر على موضوعية النتائج المتعلقة بالعلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر.

خامساً: القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تخضع الأبحاث الأكاديمية لمجموعة من القواعد والمعايير الدولية، أهمها:

1. لجان أخلاقيات البحث (IRB)

تقوم بمراجعة الدراسات قبل تنفيذها للتأكد من حماية المشاركين وتقليل المخاطر.

2. دليل APA للتوثيق

يوفر نظاماً موحداً لتوثيق المصادر العلمية ومنع الانتحال.

3. دور المؤسسات الدولية

مثل World Bank و International Monetary Fund في توفير قواعد بيانات موثوقة للبحث.

أهمية هذه القواعد:

- رفع جودة البحث العلمي
- ضمان الشفافية
- تعزيز الثقة في النتائج
- حماية حقوق المشاركين

سادساً: التطبيق العملي على موضوع البحث

في دراسة العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر، يتم تطبيق أخلاقيات البحث العلمي كما يلي:

1. جمع البيانات

- استخدام مصادر رسمية مثل :

○ World Bank

○ Transparency International

- الاعتماد على مؤشرات موثوقة مثل CPI و WGI.

2. السرية وحماية البيانات

- عدم نشر بيانات الأفراد أو الشركات المشاركة في الاستبيانات .
- استخدام بيانات مجمعة فقط في التحليل .

3. الموافقة المستنيرة

- إبلاغ المشاركين بهدف الدراسة حول الفساد والفقر .

- ضمان حقهم في الانسحاب في أي وقت .

4. تقليل التحيز

- تحليل العلاقة بين الفساد والنمو باستخدام نماذج إحصائية مثل الانحدار دون توجيه النتائج مسبقاً .
- مقارنة عدة دول بدلاً من اختيار عينات متحيزة .

5. التعامل مع القضايا الحساسة

نظراً لحساسية موضوع الفساد:

- يتم تجنب توجيه اتهامات مباشرة لأي جهة .
- التركيز على التحليل الكلي وليس الفردي .

6. المخاطر المحتملة

- رفض بعض الجهات تقديم بيانات دقيقة .
- تحيز الاستجابات في الاستبيانات .
- صعوبة قياس الفساد غير الرسمي .

سابعاً: الخاتمة

يتضح من خلال هذا التقرير أن أخلاقيات البحث العلمي تمثل حجر الأساس الذي تقوم عليه جودة وموثوقية الدراسات الأكاديمية في مختلف التخصصات، ولا سيما في مجالات العلوم الاجتماعية والاقتصاد التنموي التي تتناول قضايا معقدة وحساسة مثل الفساد والنمو الاقتصادي والفقر. فهذه القضايا لا ترتبط فقط بالتحليل النظري أو الإحصائي، بل تمتد آثارها إلى السياسات العامة والعدالة الاجتماعية واستقرار المجتمعات، مما يجعل أي خلل أخلاقي في معالجتها مؤثراً بشكل مباشر على دقة النتائج وصحة التوصيات.

وقد أظهر التحليل أن الالتزام بالمبادئ الأخلاقية الأساسية مثل الأمانة العلمية، والنزاهة، والموضوعية، والسرية، والحصول على الموافقة المستنيرة، لا يُعد مجرد التزام أكاديمي شكلي، بل هو شرط جوهري لضمان سلامة العملية البحثية برمتها. فغياب هذه المبادئ قد يؤدي إلى تشويه البيانات، أو إنتاج نتائج مضللة، أو استنتاجات غير قابلة للتطبيق، وهو ما ينعكس سلباً على جودة المعرفة العلمية وثقة المؤسسات الأكاديمية وصناع القرار.

كما أن طبيعة موضوع الدراسة—وهو العلاقة بين الفساد والنمو الاقتصادي والفقر—تزيد من أهمية البعد الأخلاقي، نظراً لأنه يتعامل مع بيانات حساسة ومؤشرات قد تمس أوضاعاً اجتماعية واقتصادية لفئات متعددة داخل المجتمع. لذلك فإن الالتزام بالمعايير الأخلاقية يساهم في حماية خصوصية الأفراد والمؤسسات، ويضمن استخدام البيانات في إطار علمي مسؤول بعيداً عن التوظيف السياسي أو الإعلامي غير الدقيق. وقد أكد

“ريتشاردسون” و”غودمان” أن الالتزام بأخلاقيات البحث في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية يعزز من مصداقية النتائج ويقلل من مخاطر التفسير المنحاز أو الانتقائي. (Richardson & Goodman, 2015)

فإن تطبيق المبادئ الأخلاقية على هذا النوع من الدراسات لا يقتصر فقط على حماية البيانات أو تجنب الانتحال، بل يمتد ليشمل تحسين جودة التحليل العلمي نفسه، من خلال ضمان الحياد في اختيار العينات، ودقة استخدام المؤشرات الاقتصادية، والشفافية في عرض النتائج حتى في الحالات التي لا تتوافق مع الفرضيات الأولية للباحث. وهذا ما يجعل البحث العلمي أكثر قدرة على تقديم صورة واقعية وموضوعية للظواهر الاقتصادية والاجتماعية.

كما يمكن القول إن الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي يسهم بشكل مباشر في تعزيز قوة النتائج البحثية ورفع مستوى موثوقيتها، كما يساعد في تقديم توصيات أكثر دقة وواقعية لصناع القرار، خاصة فيما يتعلق بسياسات مكافحة الفساد وتقليل الفقر وتحفيز النمو الاقتصادي. ومن ثم فإن هذه الأخلاقيات لا تخدم فقط الباحث الأكاديمي، بل تمتد آثارها إلى المجتمع ككل من خلال دعم التنمية المستدامة وتحسين كفاءة السياسات العامة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

لذا فإن هذا التقرير يؤكد أن مستقبل البحث العلمي في القضايا الاقتصادية والتنموية يعتمد بشكل أساسي على مدى التزام الباحثين بالمعايير الأخلاقية، باعتبارها الضمان الحقيقي لإنتاج معرفة علمية رصينة، قابلة للاعتماد والتطبيق في الواقع العملي.

ثامناً: المراجع

باجي، عمران محمد (2015). تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

الجمال، هشام مصطفى (2014). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية. جامعة الأزهر.

حساني، رقية (2015). الفساد الاقتصادي أبعاده وانعكاساته على النمو. جامعة بسكرة.

Mauro, P. (1995). Corruption and Growth. *The Quarterly Journal of Economics*, 110(3), 681–712.

World Bank (1997). Helping Countries Combat Corruption. World Bank Publications.

Transparency International (2025). Corruption Perceptions Index Report.

Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso-Terme, R. (2002). Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty?

Cooper, D. R., & Schindler, P. S. (2014). *Business Research Methods*. McGraw-Hill Education.

Neuman, W. L. (2014). *Social Research Methods: Qualitative and Quantitative Approaches*. Pearson.

Tashakkori, A., & Teddlie, C. (2010). *SAGE Handbook of Mixed Methods in Social & Behavioral Research*. Sage Publications.